المنتهى الاسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠٢١/١١/٣٠ الموافق ٢٥ ربيع الآخر ١٤٤٣هـ العدد ٥١٨ السنة التاسعة عشرة

المنتهى الاسرائيلي

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

التحليلات الإسرائيلية تحتفي بالاتفاق الأمني بين إسرائيل والمغرب

صفحة (٢)

استطلاع جديد: تراجع ثقة الجمهور الإسرائيلي بالجيش وقيادته في مجالات أساسية

صفحة (٣)

ازدحام مروري في تل أبيب. (هآرتس)

تقرير حكوميّ يحذّر من حالة تفجر سكاني في وسط إسرائيل ومن انعكاس ذلك على المواصلات!

كتب برهوم جرايسي:

يحذر تقرير حكومي إسرائيلي، قيد المرحلة النهائية في تبلوره، من حالة تفجر سكاني سيشهدها مركز البلاد، زيادة على الحالة القائمة اليوم، بسبب عدم نجاح كل المخططات الإسرائيلية في إقناع غالبية السكان اليهود بالانتقال للسكن في المناطق البعيدة؛ إذ تفضل الأجيال الشابة البقاء في منطقة تل أبيب الكبرى، المركز الاقتصادي الأكبر، والاجتماعي الشبابي، وهذا ينعكس بشكل حاد على الاختناقات المرورية، التي تتفاقم باستمرار، بدون وضع حلول سريعة نسبيا لتخفيفها.

فقد بلور المجلس الاقتصادي القومي (الحكومي) في الآونة الأخيرة، سيناريو لكيفية زيادة أعداد السكان بشكل عام ووفق المناطق، حتى العام ٢٠٥٠، وبحسب ما قالته صحيفة «هآرتس»، فإن التقرير في مرحلة بلورته الأخيرة، وسيتم طرحه على الحكومة وكافة الوزارات، ليكون قاعدة لوضع البرامج الاستراتيجية المستقبلية، وفق رؤية واحدة، وليس وفق اجتهادات متفرقة في الوزارات المختلفة.

وبحسب التقرير، فإن عدد السكان سيرتفع من ٩,٢ مليون نسمة اليوم (وكما يبدو هذا لا يشمل القدس الشرقية المحتلة)، إلى حوالي ١٥,٧ مليون في العام ٢٠٥٠، من بينهم ٣,٢٥ مليون عربي، لتكون نسبتهم ٢٠,٧٪، مقابل ١٨٪ اليوم من دون القدس المحتلة. ويشير التقرير إلى أن عدد المتدينين المتزمتين (الحريديم)، سيرتفع تقريبا ثلاثة أضعاف، ليصل إلى ٣,٨ مليون نسمة، مقابل ١,٢٥ مليون اليوم، وسيشكلون قرابة ٣١٪ من إجمالي اليهود المعترف بيهوديتهم، وهذه نسبة تقل عن توقعات في تقارير أخرى.

ويخصص التقرير قسما كبيرا بشأن التوزيعة الجغرافية للسكان، مع تركيز خاص على منطقة الوسط، التي تقسم إلى قسمين بحسب التقسيمات الإدارية الإسرائيلية: منطقة المركز، ومنطقة تل أبيب، وكلاهما منطقتان متداخلتان، ويسكن في المنطقتين حاليا ٣,٧٨ مليون نسمة، يشكلون نسبة ٤١٪ من إجمالي السكان، وهما المنطقتان الأكثر كثافة من ناحية سكانية، وتشهدان منذ الآن حالة تفجر سكاني، ويتوقع التقرير أن يرتفع عدد السكان في هاتين المنطقتين حتى العام ٢٠٥٠، إلى ٥,٧ مليون نسمة، ليشكلوا حينها حوالي نسبة ٣٦,٥٪ من السكان.

ومنطقة تل أبيب وحدها، يسكنها حاليا ١,٤٨ مليون نسمة، وستقفز حتى العام ٢٠٥٠ إلى ٢,٢٦ مليون نسمة. ومنطقة المركز المحاذية والمتداخلة، تضم حاليا ٢,٣ مليون نسمة، وستقفز بعد ٣٠ عاما إلى ٣,٧ مليون نسمة.

وتسعى إسرائيل على مدى السنين لتشجيع السكان، والقصد اليهود، على الانتقال إلى المناطق الأخرى، خاصة شمال البلاد وجنوبها، ونفذت في السنوات العشر الأخيرة مشاريع بنى تحتية وشبكات طرق ضخمة جدا، توصل الشمال والجنوب بمنطقة المركز. ووضعت الحكومات الأخيرة مخططات لمواصلة تطوير شبكات الطرق والمواصلات العامة في السنوات العشر المقبلة، بقيمة إجمالية تصل إلى ٢٠ مليار شيكل، ما يعادل حاليا ٦,٦ مليار دولار. إلا أن كل هذه المشاريع، إضافة إلى محفزات مالية عديدة للذين ينتقلون إلى الشمال والجنوب، وخاصة الأزواج الشابة اليهودية، لم تُحدث تحولا في التوزيعة الجغرافية، لأن الأزواج الشابة، والأجيال الشابة عموما، تبحث عن نمط الحياة بعد ساعات العمل، وهذا ما تجده في تل أبيب وجوارها.

بموازاة ذلك، تسعى إسرائيل منذ سنوات، إلى زيادة عشرات آلاف الشقق السكنية في منطقتي المركز وتل أبيب، من خلال مشروعين مركزيين. أولهما وهو الأكبر، ما يسمى «إخلاء- بناء»، إذ يتم إزالة بنايات سكنية قديمة من طابقين وحتى أربعة طوابق، وتعويض أصحاب البيوت ببيوت بديلة، لتُبنى مكانها بنايات سكنية شاهقة، تشكل كل واحدة منها عشرات الشقق السكنية. وهذا مشروع قائم منذ سنوات، ولكن حسب تقرير أخير، ليس بالوتيرة التي تريدها المؤسسة الحاكمة وجهات التخطيط.

والمشروع الثاني، هو إقامة منطقة سكنية ضخمة مكان المطار الداخلي في شمال تل أبيب، ما يُعرف باسم «مطار دوف»، وتشكل بنايات شاهقة بآلاف الوحدات السكنية، مع مساحات تجارية وأماكن نقاهة. والقسم الثاني سيكون في ما تسمى «المحطة المركزية القديمة للمواصلات» في تل أبيب، وهي منطقة مليئة بالأبنية القديمة ومساحات غير منظمة، والتخطيط هو جرفها كليا وبناء مشاريع إسكانية على أرضها.

وبموازاة هذين المشروعين، يتم إخلاء قواعد عسكرية، وخاصة مرافق عسكرية مكتبية، وبضمنها وحدات استخباراتية، من منطقة المركز، ونقلها إلى صحراء الجنوب، اعتقادا من إسرائيل بأن هذا سيقنع آلاف الأزواج الشابة في الجيش النظامي، وأولئك العاملين في الوحدات الحساسة، بالانتقال إلى صحراء النقب ليكونوا قريبين من مكان عملهم، ولكن هناك من يشكك بهذا الهدف، إذ أن العائلات لن تنتقل للسكن في تلك المنطقة البعيدة عن الحياة اليومية لمنطقة تل أبيب الكبرى.

وقد وضعت الحكومة الحالية مخططا لبناء متروبولين سكاني ضخم في شمال صحراء النقب، من خلال بناء عدة بلدات مترابطة، ومدينة كبيرة مخصصة للمتدينين المتزمتين الحريديم، ويحذر خبراء من احتمال فشل إقناع عشرات آلاف الحريديم بالانتقال إليها.

والتركيز على منطقة الجنوب جاء، كما يبدو، بعد فشل تكثيف السكن في منطقة حيفا الكبرى، وفق ما ورد في تقرير المجلس الاقتصادي القومي، السابق ذكره، إذ تجد جهات التخطيط صعوبة في إخلاء المنطقة الصناعية الضخمة في خليج حيفا، أو تقليص حجمها، ونقل المصانع المسببة للتلويث، وبضمنها المصانع الكيماوية، ولهذا ترى الحكومة أن توسيع المناطق السكنية في الجنوب، مثل محيط مدينة بئر السبع، وأيضا مدينة عسقلان، يبقى أكثر واقعيا من جهة مؤسسات التخطيط.

ولكن كل المشاريع في منطقتي المركز وتل أبيب ستزيد من حالة الاكتظاظ، وهذا سينعكس أكثر على أزمة حركة السير المتفاقمة في المنطقتين، وبحسب تقارير سابقة، فإنه بسبب الاكتظاظ السكاني تظل مشاريع التطوير المستقبلي لشبكة الطرق محدودة في تلك المنطقة.

أزمة حركة السير

تعد قضية الاختناقات المرورية واحدة من أشد الأزمات الإسرائيلية على المستوى الداخلي، والأزمة الأشدّ هي في منطقة تل أبيب الكبرى، وهي أبرز انعكاسات حالة التفجر السكاني في هذه المنطقة، التي تعد قلب الاقتصاد الإسرائيلي، وخاصة الصناعات العصرية المتطورة، ومركز الجمهور العلماني، لذا فهي العنوان الأول للهجرة الداخلية لهذا الجمهور، وبشكل خاص الأجيال الشابة. وتشهد منطقة تل أبيب الكبرى، في السنوات الأخيرة، حالة انفجار في حركة السير، عدا الانفجار السكاني، إلا أن فرص توسيع الشوارع وشق شوارع جديدة باتت صعبة، كما ذكر، وفي حالات أخرى في ذات المنطقة باتت مستحيلة، وخاصة في أوتوستراد «أيالون» الذي يشق منطقة تل أبيب الكبرى من شمالها إلى جنوبها، وتمر فيه يوميا قرابة ٧٥٠ ألف سيارة.

ونشرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» في الأيام الأخيرة معطيات رصدها تطبيق «ويز» لحركة السير، وقالت هذه المعطيات إن حركة السير في المدن والتجمعات السكانية الكبرى، في الآونة الأخيرة، ازدادت بنسبة ٣٠٪ عما كانت عليه قبل جائحة كورونا. وحتى أنه في بعض الأيام بلغت الزيادة ٥٠٪. وهذه المعطيات لا تتعلق فقط بمنطقة المركز، بل أيضا في مناطق أخرى مثل مدينة بئر السبع وجوارها في شمال صحراء النقب، إذ دلت المعطيات على أن زيادة حركة السير هنا كانت أعلى بنسبة ٣٠٪ مما كانت عليه قبل اندلاع جائحة كورونا.

وتؤكد تقارير متخصصة أن الاختناقات المرورية في منطقة تل أبيب الكبرى، من شأنها أن تتفاقم أكثر كلما تقدمت السنوات، ما سينعكس سلبا على الاقتصاد الإسرائيلي وحجم الإنتاجية، إلى جانب الانعكاس سلبا على رفاهية الجمهور.

ويقول تقرير المجلس الاقتصادي القومي إن على الوزارات أن تعمل بالسرعة القصوى، لمعالجة الاختناقات المرورية، ومنع انهيار البنى التحتية للمواصلات، وعدم الانتظار لسنوات، بموازاة العمل على إقامة مبان شاهقة متعددة الاستخدام في الحلقة المحيطة بمنطقة تل أبيب الكبرى، مع البنى التحتية الملائمة لها، والأخذ بعين الاعتبار توقعات الزيادة السكانية.

كما يوصي تقرير المجلس ذاته بإقامة شبكة مواصلات جماعية كبيرة، إلى جانب حافلات المواصلات العامة العادية، في إشارة واضحة لتسريع وتوسيع إقامة سكة حديد للقطار الخفيف.

ودعا خبراء إسرائيليون منذ سنوات لفرض ضريبة الاختناقات المرورية، كتلك القائمة في دول كبرى في العالم المتطور، وأثبتت نجاعتها. إلا أن ذوي اختصاص آخرين حذروا من فرض ضريبة كهذه في إسرائيل، طالما لم تطرح الحكومة بدائل حقيقية في المناطق التي ستفرض فيها ضريبة اختناقات مرورية.

والقصد ليس فقط ضمان حافلات مواصلات عامة، بل ما هو أكبر، مثل القطار الخفيف داخل المدن، وأيضا بناء مبان ضخمة كمواقف سيارات، خارج المناطق المكتظة، لاستيعاب عشرات آلاف السيارات يوميا. خاصة وأنه وفق تقارير سابقة، وبسبب ضُعف حركة المواصلات العامة الإسرائيلية، فإن استخدام المواصلات العامة في المدن الإسرائيلية الكبرى يصل إلى حوالي ١٠٪ من حركة المواطنين، مقابل نسبة تتراوح ما بين ٣٠٪ إلى ٤٠٪ في المدن الأوروبية الكبرى. كما تبين أن ٦٢٪ من العاملين في إسرائيل يتجهون إلى أماكن عملهم بسياراتهم الخاصة، وهي تعد من أعلى النسب في العالم، إن لم تكن أعلاها.

وكان الكنيست الإسرائيلي قد أقر في مطلع الشهر الجاري، ضمن قانون التسويات الاقتصادية، الملازم لمشروع الموازنة العامة، فرض ضريبة اختناقات مرورية، لمنطقة تل أبيب الكبرى، إلا أن هذا القانون سيدخل حيز التنفيذ في العام ٢٠٢٥، بعد القيام بإجراءات لتنظيم الجباية، وقبل هذا، تعزيز البدائل للسيارات الخاصة، التي ستدفع هذه الضريبة، والتي ستفرض على السيارات الداخلة إلى منطقة تل أبيب الكبرى، ولمدينة تل أبيب خاصة، في ساعات الصباح، وفي ساعات المساء.

ويأتي هذا القانون بعد عامين على دعوة منظمة التنمية والتعاون بين الدول المتطورة OECD إسرائيل لفرض ضريبة اختناقات مرورية، في المناطق التي تشهد أشد الاختناقات. وتعد الاختناقات المرورية واحدة من أشد الأزمات الداخلية التي تشهدها إسرائيل، وتكلف الاقتصاد أكثر من ١٢ مليار دولار سنويا، وفق تقديرات يتم تعديلها تباعا، وهذا يأخذ سعر الصرف المنخفض للدولار في الشهر الأخير.

مواصلات أيام السبت

لا يمكن طرح قضية المواصلات وحركة السير في إسرائيل من دون التطرق إلى قضية يوم السبت، وحظر المواصلات العامة فيه. ففي الأسبوع الماضي عقدت صحيفة «يديعوت أحرونوت» مؤتمرا بشأن المواصلات، شاركت فيه وزيرة المواصلات ميراف ميخائيلي، رئيسة حزب العمل، التي أعلنت في المؤتمر أنها لن تسمح باستمرار «حصار يوم السبت»، كما قالت، في إشارة منها إلى سعيها لتحرير حركة السير من أنظمة السبت، ولكنها استدركت قائلة إن هذا سيكون بالتفاهمات.

وقالت ميخائيلي إنها ستستغل تركيبة الحكومة الحالية، من أجل وضع ترتيب معين لضمان حركة مواصلات أيام السبت، بقصد توسيع الحركة المحدودة القائمة.

وحظر المواصلات العامة أيام السبت مفروض كقرارات للشركات شبه الرسمية التي تشغّل خطوط المواصلات العامة، إذ لا يوجد قانون رسمي يحظر المواصلات العامة أيام السبت، ولكن هناك اتفاق غير مكتوب بين الحكومة والتيارات الدينية وخاصة المتزمتة منها، منذ العام ١٩٤٨، بعدم تسيير المواصلات العامة.

وعادة تبقى الشوارع والطرقات مفتوحة في جميع المدن والبلدات اليهودية، باستثناء شوارع قليلة جدا في المدن الكبرى، إما أنها تمر بحي كل سكانه من المتدينين المتزمتين، أو يقع في الحي الكنيس الأكبر في تلك البلدة. ويمكن مشاهدة حظر كلي لحركة السير من حافلات وسيارات خاصة، في مستوطنات يسكنها المتزمتون فقط، مثل موديعين عيليت وبيتار عيليت وإلعاد، وبعض أحياء القدس.

وقبل أكثر من ثلاث سنوات بادر رؤساء بلديات في منطقة تل أبيب الكبرى لطرح مشروع تسيير حافلات في أيام السبت، من أحياء مختلفة نحو مناطق الترفيه، وجوبه المشروع بمعارضة قوية من طرف حكومة بنيامين نتنياهو في حينه، والتي كان للمتدينين المتشددين فيها وزن كبير.

وقد شرعت منذ ذلك الحين جمعيتان تناهضان حظر المواصلات أيام السبت، في تسيير خطوط في المدن الكبرى، من أجل مساعدة من ليس لديهم سيارات خاصة، وبدأ المشروع بعشرة خطوط مواصلات، ولكنه توسع لاحقا، إلا أن الحديث ما زال بعيدا عن حركة مواصلات عامة كاملة في أيام السبت.

كلمة في البداية

عودة المعركة حول «سردية عهد نتنياهو»..

بقلم: أنطوان شلحت

منذ أكثر من أسبوعين ثمة انشغال في إسرائيل، بالأساس على صفحات جريدة «هآرتس»، بمضمون مقالٍ كتبه الصحافي الإسرائيلي جدعون ليفي المعروف بمناهضة الاحتلال ومناصرة حقوق الشعب الفلسطيني، زعم فيه أن رئيس الحكومة السابق بنيامين نتنياهو لم يكن الأسوأ من بين الزعماء الذين تعاقبوا على رئاسة الحكومات الإسرائيلية، وتحديداً في كل ما يتعلق بركل ما تسمى بـ«عملية السلام»، وتكريس الاحتلال الإسرائيلي لأراضي ١٩٦٧، والذي آل إلى نشوء واقع الأبارتهايد، بمن في ذلك رؤساء حكومة انتموا إما إلى «اليسار الصهيوني» أو إلى معسكر الوسط.

ومع أن ليفي أكد في سياق مقابلة مع الملحق الأسبوعي لـ«هآرتس» يوم الجمعة الفائت، أنه قال ما قاله لا من أجل تبييض صفحة نتنياهو وسياسته ونهجه بل لتأطير ما سبق أن وُصف مرات عديدة بأنه بؤس اليسار الإسرائيلي، إلا أن هذه الواقعة أثارت من جديد المعركة حول سردية ما بات يعرف باسم «عهد نتنياهو» الذي استمر بشكل متواصل نحو ١٢ عاماً (٢٠٠٩-٢٠٢١).

إذا كان ليفي يصيب كبد الحقيقة عندما يصوغ ماهية «بؤس اليسار الإسرائيلي» إزاء موضوع الاحتلال والقضية الفلسطينية عموماً، فإنه لا يفعل الشيء نفسه في سياق إجمال عهد نتنياهو حيالهما. ومن أجل القيام بمثل هذا الإجمال، وإن بنظرة طائر، لا بُدّ من الإشارة إلى أنه لم يكن من قبيل المصادفة أنه في سياق أول خطاب ألقاه نتنياهو كرئيس للمعارضة في الكنيست الإسرائيلي لدى تصويت هذا الأخير على منح الثقة إلى الحكومة الجديدة، يوم ١٣ حزيران ٢٠٢١، اعتبر أن التحدّي الثاني الماثل أمام هذه الحكومة، والذي زعم أنها لن تفلح في أن تجتازه، هو الحؤول دون قيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، وذلك بعد التحدّي الأول المتمثل في إيران وملفها النووي على وجه الخصوص.

وقد أشار نتنياهو إلى أن التحدي الثاني الماثل أمام إسرائيل هو مسألة فلسطين والتي أكثر ما ينبغي أن يعني سياسة إسرائيل تجاهها، برأيه، هو منع قيام دولة فلسطينية تهدّد دولة الاحتلال بأفدح الأخطار، ولفت إلى أن الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة شرعت في استئناف جهودها الرامية إلى تحقيق هذه الغاية، وهي تطالب بتجميد الاستيطان في أراضي الضفة الغربية وفي الأحياء (المستوطنات) اليهودية في القدس. ومع أنه قصد بهذا أن يغمز من قناة الحكومة الجديدة التي اعتبر أن «أغلبية واضحة فيها تؤيد إقامة دولة فلسطينية»، فإنه جاهر بهدف رئيس له طوال فترة حكمه التي استمرت أكثر من عقد. وبالرغم من أن هذه الفترة اتسمت في معظمها باللهاث وراء هدف البقاء في سدّة السلطة، والذي صار بمثابة منزع أعلى في سلم الأولوية في إثر تعرض نتنياهو إلى المحاكمة بشبهات فساد، فقد انطوت على ملامح أخرى كانت واشية بأهداف لم يكن هو نفسه أقل تصويباً نحوها. وفي مُجرّد وضعه هدف منع إقامة دولة فلسطينية كتحدٍّ ثانٍ من حيث أهميته أمام الحكومة الإسرائيلية الجديدة، ما يوضّح أن السعي لبلوغ هذا الهدف وقف في صلب سياسته.

ومن سيل مقالاتٍ تُكتب في هذه الأيام، بما في ذلك مقالات بأقلام إسرائيلية، في إطار تلخيص «عهد نتنياهو» يُشار في شأن هذه المسألة إلى عددٍ من الأمور. بادئ ذي بدء يُشار إلى أن نتنياهو هو أحد أنصار «أرض إسرائيل الكبرى» الذين يعارضون قيام دولة فلسطينية، ولكن ليست لديه أدنى مشكلة في عدم المجاهرة بهذه المعارضة بموازاة عدم المجاهرة بأن وجهته هي نحو ضم أكثرية الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧ لإدراكه الثمن الباهظ الذي يمكن أن يترتب على هكذا ضمّ في الساحة الدولية، في الوقت الذي يظل ماثلاً أمام ناظريه الثمن الذي تدفعه روسيا من جراء قيامها مؤخراً بضم شبه جزيرة القرم. في ضوء ذلك، يبني نتنياهو سياسته لإبقاء مثل هذا المنع ساري المفعول على ركيزتين: الأولى، عدم الدخول في مفاوضات جوهرية مع الجانب الفلسطيني، والثانية، تعميق السيطرة الإسرائيلية على الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ من خلال توسعة الاستيطان. ووفقاً للعديد من التقارير بشأن مشروع الاستيطان الكولونيالي في أراضي ١٩٦٧، فإن نتنياهو وجه جهوده الرئيسة منذ العام ٢٠٠٩ نحو توسيع المستوطنات القائمة إلى الشرق من الجدار الفاصل ولا سيما في رؤوس الجبال، ومن جراء ذلك تضاعف عدد المستوطنين خارج ما يُعرف بـ«الكتل الاستيطانية الكبرى» من ٦٥ ألفاً إلى ١٣٠ ألفاً بين الأعوام ٢٠٠٩- ٢٠١٨ بموجب الإحصاءات الإسرائيلية الرسمية.

وبطبيعة الحال ينبغي أن نضيف إلى هذا، أنه خلال فترة حكم نتنياهو دأب الخطاب السياسي الإسرائيلي، فيما يتعلق بالصراع مع الفلسطينيين، على الدفع قدماً بمصطلحات إما أنها جديدة أو كانت قديمة وتقهقرت، منها السلام الاقتصادي، والسلام الإقليمي، والسلام مقابل السلام وغيرها؛ وجميعها جاءت لكي تحلّ محل مصطلحات على غرار الأرض مقابل السلام وحلّ الدولتين؛ والأول يعني التنازل عن أجزاء من «أرض إسرائيل الكبرى»، في حين يقول الثاني بضرورة قيام دولة فلسطينية.

ثمة من يقول إن هدف إحباط قيام دولة فلسطينية كان جزءاً من استراتيجيا نتنياهو حيال الصراع مع الفلسطينيين، وذلك في مواجهة من يقول إن نتنياهو ليس لديه استراتيجيا، كما أنه يترك الأمور تتدهور أحياناً إلى اعتبارات سياسية ضيقة، وهو ما جرى التلميح له خلال المواجهة العسكرية الأخيرة في قطاع غزة في أيار الفائت. غير أنه سواء كان هذا الهدف جزءاً من استراتيجيا نتنياهو أو كان هذا الأخير لا يمتلك استراتيجيا، كما يدعي بعض منتقديه، فإن تلك المواجهة وما سبقها ولازمها من هبّة شعبية فلسطينية أعادت إلى أذهان كثيرين أنه لا يمكن القفز على الفلسطينيين في معادلة الصراع، فكم بالحري عندما يدور الحديث حول قضيتهم.

مشروع قانون جديد لتحديد فترة ولاية رئيس الحكومة الإسرائيلية.. قراءة في التداعيات والدلالات

جدعون ساعر، خصم نتنياهو العنيد يقود التشريع الخاص بتحديد ولاية رئيس الحكومة. (الصورة عن «ذي تايمز اف إسرائيل»)

كتب وليد حبّاس:

في الأيام الأخيرة تقدم وزير العدل الإسرائيلي جدعون ساعر، عضو الائتلاف الحكومي عن حزب «أمل جديد»، بمشروع قانون يقضي بتحديد فترة ولاية رئيس الحكومة الاسرائيلية بثماني سنوات متواصلة كحدٍ أقصى. ويرى مراقبون إسرائيليون أن مشروع القانون هذا، الذي كان على سلم أولويات الائتلاف الحكومي، انما يستهدف بالدرجة الأولى بنيامين نتنياهو، رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق والذي استمرت ولايته الأخيرة مدة ١٢ عاماً، والذي أبدى قدرة على المحافظة على منصبه لفترة طويلة نسبياً. بيد أن مشروع القانون، بشكله الحالي، لا يسري بأثر رجعي، الأمر الذي قد لا يمنع نتنياهو من العودة إلى الحكم مرة أخرى شريطة أن لا تستمر مدة ولايته (الجديدة) أكثر من ٨ سنوات. في حال تمت المصادقة النهائية على مشروع القانون، ستكون له انعكاسات هامة: أولا، سيحدث القانون تغييرات دراماتيكية في طريقة الحكم في إسرائيل قد تنعكس على طبيعة السلطة التنفيذية، وقدرتها على مراكمة مصادر القوة، وعلى طبيعة التحالفات والاصطفافات داخل الأحزاب الكبرى في إسرائيل، مثل الليكود. ثانيا، يعتبر هذا القانون سابقة تاريخية على صعيد العالم، بحيث أن نظم الحكم الديمقراطية البرلمانية لم تشهد تحديدا كهذا لفترة ولاية رئيس الحكومة الذي يعينه البرلمان نفسه وليس من خلال انتخاب مباشر من قبل عامة الناس.

هذه المقالة تحاول أن تشرح تبعات هذا القانون الذي ما يزال في طور المشروع.

بغض النظر عن الطبيعة الاستعمارية لدولة إسرائيل والتي قد تنفي عنها صفة الديمقراطية القائمة على المساواة، إلا أنه بالنظر إلى الحياة السياسية داخل إسرائيل فإنها تصنف كدولة ديمقراطية غربية، على الأقل فيما يتعلق بطريقة تداول الحكم. إن نظام الحكم في إسرائيل هو نظام ديمقراطي برلماني، بمعنى أن المجتمع الإسرائيلي ينتخب بشكل دوري أحزابا سياسية لتقوم هذه الأحزاب المنتخبة بتشكيل المجلس التشريعي، أو الكنيست. ثم يقوم الكنيست بدوره بتعيين رئيس الحكومة بناء على قانون أساس الحكومة والذي يفصل الآليات التي تحكم هذه العملية. وبذلك، تختلف الديمقراطية الإسرائيلية عن دول غربية أخرى مثل الولايات المتحدة وفرنسا، على سبيل المثال، حيث يتم انتخاب رئيس السلطة التنفيذية بشكل مباشر. كما أن هاتين الدولتين تعتبران من الدول الرئاسية، بمعنى أن الرئيس، وليس رئيس الحكومة، هو صاحب الصلاحيات الأوسع والذي يترأس السلطة التنفيذية. لكن إسرائيل أيضا تتشابه مع دول ديمقراطية أخرى عديدة والتي يتم فيها انتخاب رئيس السلطة التنفيذية بشكل غير مباشر. في هذه الدول بالتحديد، أي الدول التي تصنف باعتبارها ديمقراطية برلمانية، لم يحصل في تاريخ الممارسة السياسية الحديثة أن تم تقييد فترة ولاية رئيس الحكومة المنتخب بشكل غير مباشر. وربما يعود السبب إلى أن هذا التقييد قد يعني تقييداً للبرلمان نفسه الذي يعتبر الهيئة التي تعين رئيس الحكومة.

من هذا المنطلق، يعتبر مشروع القانون المقدم في إسرائيل حاليا سابقة في تاريخ الممارسة الديمقراطية في الدول الغربية. وبعيدا عن دواخل السياسة، فإن مشروع القانون قد يحول إسرائيل إلى نموذج منقطع النظير، ومادة للدراسة قد تدخل في معظم مناهج التعليم المتعلقة بالحكم الديمقراطي الحديث. ومشروع القانون المقصود، يحدد فترة ولاية رئيس الحكومة الإسرائيلية بثماني سنوات فقط. وحسب نص مشروع القانون، فإن التحديد يشير إلى ثماني سنوات، ولا يشير إلى عدد الولايات التي قد تتعاقب خلال السنوات الثماني.

ويستند المفكرون السياسيون إلى فرضية عامة، ومنطقية، تجعلهم يميلون إلى مثل هذا التحديد، وهي أن رئيس الحكومة الذي يستمر في الحكم فترات طويلة سيتمكن من مراكمة نفوذ وقوة كبيرين، بحيث يسمح له نفوذه في الاستمرار في المحافظة على حكمه من خلال تشكيل مجتمع منتفعين وداعمين مكون من رأس المال، الإعلام، التابعين السياسيين، وبالتالي سيحكم سيطرته على الدولة العميقة. إن مراكمة النفوذ ضمن هذا السياق، هو ما يطلق عليه في العلوم السياسية اسم «الرئاساتية» أو presidentialization. لكن في المقابل، يرى قسم آخر من المفكرين أن هذا الافتراض عار عن الصحة، لأنه في الدول الديمقراطية تتوفر آليات رقابية، ومحاسبة، وإعلام حر وفعال، وبالتالي من غير المرجح أن يترك المجال لرئيس الحكومة لأن يراكم نفوذا بشكل مخالف للدستور من دون أن تردعه قواعد اللعبة الديمقراطية.

من جانب آخر، يصر المفكرون السياسيون على أن قواعد اللعبة الديمقراطية في الدول الغربية الحديثة تقوم على مبدأ هام لا يجب إغفاله، وهو تدوير السلطة. بحسب هذا الرأي، فإن أفضل النظم الديمقراطية هي تلك التي تقوم على استبدال قادتها، وإنتاج قادة جدد، والذين بدورهم سيضخون دماء جديدة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة. وقد صرح نتنياهو في العام ١٩٩٥ بأن على أي رئيس حكومة إسرائيلية أن يحكم فقط ولايتين، فإذا لم يستطع تحقيق برنامجه في الأولى، أمامه الولاية الثانية، وإذا لم يستطع تحقيق برنامجه في الثانية فهذا يعني أن برنامجه قد أفلس أو أصبح غير مقبول وعليه أن يرحل. لكن نتنياهو لم يلتزم بأقواله وحكم لمدة ١٢ عاما متواصلة.

مهما يكن من أمر، فإن مشروع القانون المقدم لا يسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق مساهمة على مستوى النظرية والممارسة المتعلقة بطرق الحكم الديمقراطي، وإنما ينبع بالأساس من انتقاد أطياف سياسية متعددة في إسرائيل لنتنياهو الذي بالفعل تحوّل إلى «ملك» وأقوى شخصية سياسية حتى بعد إزاحته عن الحكم قبل أشهر معدودة. وربما قد يتمكن نتنياهو من العودة إلى الحكم مرة أخرى، وقد يتمكن أيضاً من الاستمرار في ولاياته لمدة ثماني سنوات متتالية جديدة. لكن القانون الجديد، في حال تمت المصادقة عليه، قد تكون له انعكاسات ذات دلالة على شكل التحالفات والاصطفافات داخل حزب الليكود، أو أي حزب سياسي كبير آخر. في حال كان القانون يمنع زعيم الحزب الأول من الاستمرار لمدة تتجاوز الثماني سنوات، فإن كادرات وقيادات الحزب نفسه سوف تبدأ في التفكير ببديل عنه لضمان استمرار حكم الحزب. وهذا يعني أن القانون قد يؤثر على العلاقات الداخلية للأحزاب السياسية أكثر من تأثيره المباشر على الحياة السياسية داخل إسرائيل، على الأقل في المدى المنظور.

مراجع:

المعهد الاسرائيلي للديمقراطية (2021) تحديد ولاية رئيس الحكومة: حسنات وسيئات. أنظر الرابط التالي: https://www.idi.org.il/articles/34207

كوهين أوري (2021) تحديد ولاية رئيس الحكومة قد يحول إسرائيل إلى دولة فريدة. غلوبس. أنظر الرابط التالي: https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001391459

التحليلات الإسرائيلية تحتفي بالاتفاق الأمني بين إسرائيل والمغرب

غانتس يوقع اتفاق الإطار مع وزير الدفاع المغربي عبد اللطيف لوديي. (أ.ف.ب)

كتب عصمت منصور:

أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس من العاصمة المغربية الرباط، في الرابع والعشرين من تشرين الثاني الحالي، عن التوقيع على اتفاق إطار أمني بين المغرب وإسرائيل، وهو اتفاق وصفه غانتس قبل أن ينطلق في رحلته الجوية المباشرة والعلنية لأول وزير دفاع إسرائيلي إلى الرباط، بأنه «ذو طابع تاريخي»، وأنه يهدف إلى «وضع حجر الأساس لإقامة علاقات أمنية مستقبلية بين البلدين» ستضمن البناء على العلاقات السابقة «وتزيدها إلى الحدّ الأقصى» وفق تعبيره.

المغرب رابع دولة عربية تطبّع علاقاتها مع إسرائيل، بعد الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان، ضمن موجة التطبيع الجديدة في عهدي ترامب – نتنياهو، وهي الاتفاقيات التي عرفت بـ«اتفاقيات أبراهام» التي رعتها وأشرفت عليها، وتوسطت من أجل التوصل إليها، إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، وشكلت بمجملها ترجمة حرفية لرؤية رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو المضمّنة في «صفقة القرن» عن تحقيق سلام إقليمي أولا وتأجيل حل القضية الفلسطينية، من خلال الاكتفاء بتحقيق السلام الاقتصادي مع الفلسطينيين، وهي الحالة التي رأى فيها كثير من المحللين والسياسيين الفلسطينيين والعرب نسفاً لمبادرة السلام العربية التي وضعت قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس شرطاً مسبقاً لأي تطبيع مع إسرائيل.

علاقات قديمة

تجمع المغرب بإسرائيل علاقات تعاون سرية قديمة تعود لستينيات القرن الماضي، تخللها تعاون وتنسيق أمني رفيع المستوى في قضايا حساسة، وهذه العلاقة مكنت المغرب من لعب دور الوسيط بين مصر وإسرائيل وإدارة شبكة علاقات سرية معقدة بين البلدين توجت بلقاء جمع في العام ١٩٧٧ بين وزير الخارجية الإسرائيلي، في ذلك الوقت، موشيه ديان مع المبعوث الشخصي للرئيس المصري أنور السادات، حسن التهامي، وهو اللقاء الذي مهد لزيارة السادات للقدس في ١٩ تشرين الثاني من نفس العام، وإلقائه الخطاب المشهور أمام الكنيست الإسرائيلي وما تلا ذلك من توقيع اتفاقيات كامب ديفيد والانسحاب الإسرائيلي من شبه جزيرة سيناء.

العلاقات المغربية الإسرائيلية كانت تتخذ أحيانا من وجود تجمع إسرائيلي كبير من أصول مغربية، واستمرار وجود صلات اجتماعية وعائلية بين هذا التجمع وبقايا الجماعة اليهودية في المغرب، سندا لها في تبرير العلاقات السياسية والإنسانية، وتعزز ذلك الروايات المنتشرة في صفوف اليهود المغاربة عن المعاملة الجيدة التي حظي بها اليهود تاريخيا من قبل العرش المغربي، وكذلك الحماية التي وفرها الحكم المغربي لليهود إبان الحقبة النازية، لكن معظم المحللين يذهبون إلى توافق المصالح السياسية والأمنية بين نظامين صديقين للغرب وللولايات المتحدة على وجه الخصوص وتجمعهما وجهات نظر مشتركة تجاه قضايا العالم.

تواصلت العلاقات المغربية- الإسرائيلية السرية وشبه العلنية، حيث زار شمعون بيريس المغرب واجتمع مع الملك المغربي في العام ١٩٨٦ أثناء توليه رئاسة الحكومة في إسرائيل، وتبعتها زيارات لمسؤولين آخرين بشكل سري، إلى أن أعلن عن اقامة علاقات دبلوماسية في العام ١٩٩٥ ما بعد توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير وإسرائيل، والذي لعبت المغرب دورا هاما في تشجيع الطرفين للتوصل إليه.

توقفت العلاقات الرسمية بين البلدين في العام ٢٠٠٠ في إثر اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، إلى أن عادت وتجددت، من خلال إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب في شهر كانون الأول ٢٠٢٠ عن التوصل إلى اتفاق يعيد العلاقات بين البلدين، وتعترف بمقتضاه الولايات المتحدة بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية التي كانت وما زالت محل نزاع مع جبهة البوليساريو المدعومة من الجزائر، مقابل تطبيع كامل للعلاقات بين إسرائيل والمغرب.

التوقيت والأبعاد

يرى بروس مادي وايزمان، المحاضر في جامعة تل أبيب والمتخصص في العلاقات المغربية- الإسرائيلية، أن توقيت زيارة غانتس للمغرب «لم يأت مصادفة بكل ما ينطوي عليه من أبعاد»، خاصة وأن الزيارة سجلت على أنها الأولى العلنية لوزير دفاع إسرائيلي للمغرب «في سياق التوتر مع الجزائر، وربما يرغب المغاربة في أن يظهروا للعالم، ولشعبهم وخصومهم الجزائريين وكذلك للغرب، أنهم بصدد تعميق علاقاتهم مع إسرائيل، مع كل ما يستتبع ذلك».

العلنية التي امتازت بها هذه الزيارة، والاتفاق الأمني الذي نتج عنها، دفعا صحيفة «معاريف» لأن تصف الاتفاق «بأنه غير مسبوق»، حيث أكد مصدر أمني للصحيفة «بأنه ينطوي على قيمة استراتيجية وليس رمزية فقط»، وأن إسرائيل ترى فيه «أهمية كبيرة لتعميق التعاون الأمني، وتنشيط صفقات السلاح وتبادل المعلومات الاستخباراتية والتدريبات والأبحاث».

أهمية التوقيت وفق «معاريف» تكمن في «الوضع السياسي والأمني المعقد الذي تمر به المغرب، بعد انهيار وقف إطلاق النار مع جبهة البوليساريو وتصاعد التوتر مع جارتها الجزائر»، وهي أزمة تتزامن مع تصاعد اللهجة التصعيدية بين إسرائيل وإيران، خاصة أن المغرب «يتهم إيران وحزب الله بالعمل ضد مصالحه» وهو ما يجعل الاتفاق وفق الصحيفة «طبيعيا جدا».

الصحافي في صحيفة «معاريف» طال ليف- رام، والذي رافق الوفد الإسرائيلي، شدد في مقابلة مع راديو١٠٣FM على أهمية عنصر العلنية في الاتفاق والرسائل التي ينطوي عليها في الإقليم معتبرا أن الأهمية الكامنة في الاتفاق «ليست في قضية بيع السلاح بل في العلنية (بحد ذاتها) وأي مقولة تعبر عنها خاصة في تحديها لإيران».

صحيفة «هآرتس» بدورها اتفقت مع توصيف الزيارة بأنها «غير مسبوقة» حيث نقلت عن رئيس الدائرة السياسية الأمنية في وزارة الدفاع الإسرائيلية، زوهار بالتي، أن «انطلاق طائرة تقل وفدا أمنيا وضباطا بزيهم العسكري من مطار بن غوريون لتهبط في الرباط بشكل علني يعد حدثا غير مسبوق» ستكون له تأثيرات بعيدة المدى «لصالحنا في المنطقة»، وهي الرسالة التي شدد عليها مصدر أمني لذات الصحيفة (٢٠٢١/١١/٢٤) «بأن العلاقة تشكل حجر زاوية في أمن إسرائيل، ولا تقتصر على بيع السلاح، بل تقوية علاقتنا في المنطقة» في ظل التعقيدات التي تشهدها العلاقة بين المغرب والجزائر «المدعومة بالسلاح من روسيا وإيران»، وهو ما يجعل من «العلنية» في الزيارة «رسالة مهمة ترسلها المغرب إلى الجزائر».

موقع «مكور ريشون» نظر إلى علنية الزيارة على أنها «ستزيد من شرعية إسرائيل وسياساتها في المنطقة»، خاصة عندما تكون هذه الزيارة لدولة «فيها ٣٧ مليون مسلم» كما أنها ستخدم المغرب من خلال «تعزيز قواتها وإمكانياتها في مواجهة عدوتها اللدود الجزائر».

يتضح أن عنصر «العلنية» الأقرب إلى الاستعراض، هو واحد من أهداف هذه الزيارة والاتفاقيات الأمنية المترتبة عليها، وهذا إلى جانب حسناته وما سيقدمه من إنجازات للطرفين، في ظل الصراع الذي تواجهه كل واحدة منها في المنطقة، والتي اعتبرها رئيس الدائرة السياسية الأمنية في وزارة الدفاع الإسرائيلية خلال إحاطة لمراسلين إسرائيليين رافقوا غانتس إلى المغرب، «لحظة تقاطع مصالح»، حيث أن المغرب «تحارب الإرهاب على عدة جبهات طوال سنين، وتكافح القاعدة ومنظمات جهادية إسلامية»، وهو ما يمكن اعتباره «إحدى ذرى اتفاقيات أبراهام».

الا أن هذا الحدث قد يفرض على إسرائيل وضعا كانت تتجنبه في السابق، وهو التدخل مباشرة في الصراع المغربي الجزائري، حيث أشارت صحيفة «هآرتس» (٢٠٢١/١١/٢٤) إلى أن إسرائيل «كانت تجنبت التدخل المباشر (حتى الآن) في قضية الصحراء الغربية، إلا أن العلنية في العلاقات، وتعزيزها أمنيا مع المغرب سيدفع الاستخبارات الإسرائيلية إلى دراسة وضع الصحراء الغربية وحاجاتها الأمنية في ضوء التحديات التي تواجهها».

قلق جزائري وإقليمي

تتعزز هذه الحاجة من خلال صفقات السلاح التي تم إبرامها بين المغرب وإسرائيل، وكشفت عنها القناة ١٢ والتي ستصل إلى مئات ملايين الدولارات وستتضمن طائرات مسيرة من إنتاج الصناعات العسكرية الإسرائيلية بالإضافة إلى منظومات دفاع جوية متقدمة (برق ٨) وأسلحة كانت إسرائيل ترفض بيعها للمغرب سابقا.

التعاون الأمني المغربي الإسرائيلي أثار اهتماما كبيرا بسبب وزن المغرب وموقعها الجيوسياسي ودورها في شبكة العلاقات الأوروبية- الأفريقية، والعربية- الأفريقية فضلا عن موقعها في منظمة التعاون الإسلامي لا سيما وأن المغرب تترأس لجنة القدس التابعة لهذا المحفل الدولي الكبير، كما أثار هذا التعاون حفيظة الدول التي تشهد صراعات إقليمية وحدودية مع المغرب منذ عقود وخاصة الجزائر وإسبانيا، خاصة بعد الكشف عن نية إسرائيل بناء قاعدة عسكرية في بلدة أفسو القريبة من مليلة ومغنية، وفق ما ذكره موقع «إسبانيول» في الثامن عشر من تشرين الثاني وما قبل زيارة غانتس للمغرب، حيث كشف أن المغرب وإسرائيل يعتزمان تشييد قاعدة عسكرية في بلدة أفسو (شمال شرقي المغرب) تبعد عن مليلة مسافة ٦٨ كم تقريبا وعن مغنية الجزائرية مسافة ١٨٠ كم، وترى الجزائر وإسبانيا أن كل تعاون أو اتفاق بين المغرب وإسرائيل يهدد أمنهما.

الجزائر اعتبرت أن «زيارة غانتس للمغرب تستهدفها»، وفق تصريحات أدلى بها رئيس مجلس الأمة الجزائري صالح قوجيل، الذي شدد في خطاب له أمام مجلس الأمة الجزائري على البعد الأمني للزيارة التي اعتبر أنها «لو كانت من طرف وزير سياحة أو اقتصاد للكيان الصهيوني، فقد يمكن تفسيرها على أنها تدخل في إطار علاقات كانت موجودة من قبل بين هذا البلد (المغرب) والكيان الصهيوني، حتى ولو كانت مخفية، ولكن عندما يتعلّق الأمر بزيارة وزير دفاع هذا الكيان للمغرب، فإن الجزائر هي المقصودة (المستهدفة)».

ورمى الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون بثقله في هذه القضية فأعلن في خطاب نقلته وسائل الإعلام الجزائرية والعربية مساء ٢٠٢١/١١/٢٦ أنه «يأسف لاتفاق المغرب مع إسرائيل» في التعاون الأمني والعسكري والذي وقعه غانتس مع قيادة الجيش المغربي خلال زيارته للرباط، وأكد تبون أن «تهديد الجزائر من المغرب خزي وعار ولم يحدث منذ ١٩٤٨». وأشار الرئيس خلال حديثه مع ممثلي وسائل إعلام محلية، إلى تصريحات نقلتها وسائل إعلام مغربية عن وزير خارجية إسرائيل، يائير لبيد، قال فيها «نحن نتشارك مع المملكة القلق بشأن دور دولة الجزائر في المنطقة، التي باتت أكثر قربا من إيران وهي تقوم حاليا بشن حملة ضد قبول إسرائيل في الاتحاد الأفريقي بصفة مراقب»!

صفقات سلاح وأبعاد اقتصادية وثقافية

ثمار الاتفاق المغربي- الإسرائيلي وتطبيع العلاقات بين البلدين لن تقتصر على الشق السياسي والاستراتيجي والأمني، اذ سينتج عنه تعاون اقتصادي وعسكري وانفتاح سياحي وثقافي، إلى جانب صفقات السلاح التي وقعت بمئات ملايين الدولارات والتي كشفت عنها القناة ١٢.

وأعلن القائم بأعمال مكتب الاتصال الإسرائيلي في المغرب ديفيد غوفرين، في تغريدة له على موقعه على تويتر يوم ٢٠٢١/١١/٦٢، عن التحضير «لتوقيع اتفاقية توأمة بين مدينتي أزمور المغربية وكريات يام الإسرائيلية» والتي اعتبرها «من أجمل مظاهر التجانس الثقافي وتعزيز الروابط الاجتماعية بين المغرب وإسرائيل»، فيما نشر موقع ذي ماركر الاقتصادي في ٢٠٢١/١١/٢٤ أن قسم العلاقات الدولية في مكتب غرفة التجارة يجري مسحا للاقتصاد المغربي لوضع خارطة للاستثمارات المستقبلية الممكنة في المغرب خاصة وأنها تحولت إلى هدف مفضل سياحيا لدى الجمهور الإسرائيلي وقد سبق ذلك إعلان شركة الخطوط الجوية المغربية عن إطلاق خط جوي مباشر يربط العاصمة الاقتصادية للمملكة وكبرى مدنها الدار البيضاء (كازابلانكا) بتل أبيب، وهو الخط الأول من نوعه انطلاقا من المغرب.

في مجال التصدير، يشير الموقع إلى الإمكانيات الكبيرة التي ستزود بها إسرائيل المغرب خاصة في مجالات التكنولوجيا الزراعية والمعدات الطبية المتقدمة والتكنولوجيا المتعلقة بتحلية المياه، إلى جانب مجالات السايبر والتقنيات الاستخباراتية المتقدمة والتي تأتي ترجمة للاتفاق الذي وقع في الرباط بين مسؤول منظومة السايبر في إسرائيل يغئال أونا، ونظيره المغربي الجنرال مصطفى الربيعي أثناء زيارة وزير الخارجية يائير لبيد للرباط الشهر الماضي، والتي تضمنت التوقيع على اتفاقيات تجارية واقتصادية بين البلدين من شأنها أن تنعكس على الاقتصاد الإسرائيلي بشكل مباشر.

وواجه الاتفاق المغربي- الإسرائيلي وتطبيع العلاقات بين البلدين، إلى جانب مخاوف الدول المجاورة للمغرب، انتقادات واسعة من قبل قوى مغربية وعربية. فاللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أصدرت يوم الجمعة ٢٠٢١/١١/٢٦ بيانا شديد اللهجة، هاجم الاتفاق ووصفه بأنه «خروج عمّا نصت عليه القمم العربية والإجماع العربي ومبادرة السلام العربية، ويضر بالأمن القومي العربي ومصالح الأمة العربية» معبرة عن خيبة أملها من موقف المغرب «التي تترأس لجنة القدس» داعية إياها إلى التراجع عن هذا الاتفاق.

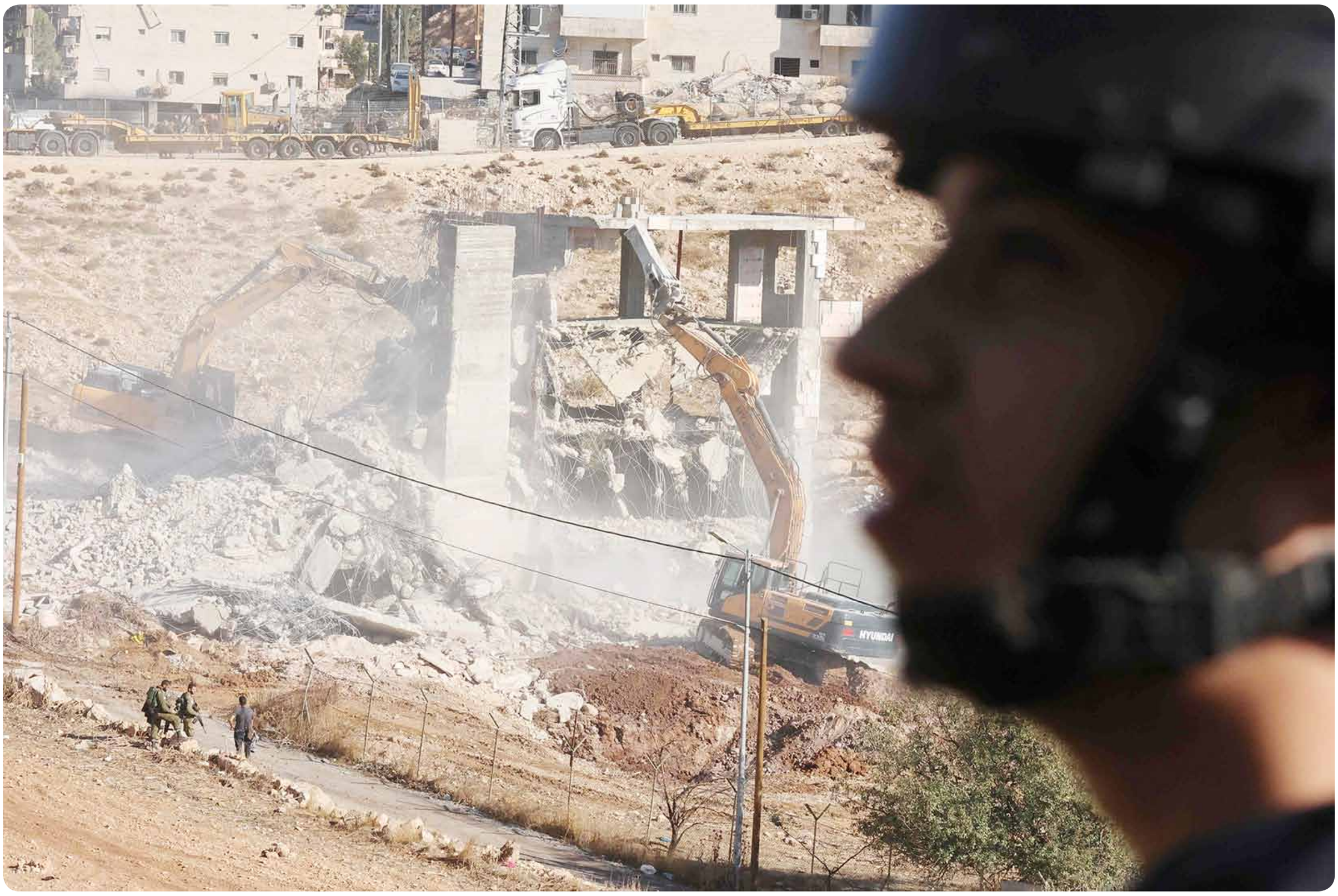

جندي يحرس تدمير بيوت فلسطينية قرب صور باهر يوم ٢٣ الجاري. (أ ف ب)

استطلاع جديد:

تراجع ثقة الجمهور الإسرائيلي بالجيش وقيادته في مجالات أساسية

كتب سليم سلامة:

«هذه النتائج يجب أن تشكل علامة تحذيرية خطيرة أمام الجيش عموماً وأمام الواقف في قيادته، رئيس هيئة الأركان أفيف كوخافي شخصياً» – هذا ما أكده عاموس هرئيل، محلل الشؤون العسكرية في صحيفة «هآرتس»، في تعليقه على النتائج التي خلص إليها استطلاع الرأي العام الذي أجراه المعهد الإسرائيلي للديمقراطية حول «صورة الجيش الإسرائيلي في نظر الرأي العام الإسرائيلي»، وكان من أبرزها أن الجمهور الإسرائيلي (اليهودي) «يبدي قلقاً حيال الإدارة الاقتصادية في الجيش وحيال المعاملة التي يحظى بها الجنود الذين يؤدون الخدمة الإلزامية». وبينما لا تزال أغلبية كبيرة من الجمهور الإسرائيلي «تعبر عن درجة عالية من الرضى عن قدرات الجيش العسكرية والحربية وعن أدائه الأخلاقي خلال القتال»، إلا أن «الأغلبية قلقة من تصرف الجيش في مجال الميزانية وفي التعامل مع الجنود». ويلفت هرئيل إلى أنه «من الضروري أن يصدّق المواطنون قادة الجيش ويثقوا بهم كي يواصلوا إرسال أبنائهم إليه»، ناهيك عن أن «هذا التشكيك الذي تعكسه نتائج استطلاع الرأي من شأنه أن يؤدي إلى تغيير عميق وجوهري في نموذج جيش الشعب»، إذ تبين النتائج أن «أقل من نصف الإسرائيليين (اليهود) فقط يواصلون تأييد التجنيد الإلزامي».

أما رئيس «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، يوحنان بلسنر، فرأى أن نتائج هذا الاستطلاع الخاص «تكشف إلى أي مدى أصبح نموذج «جيش الشعب» التاريخي مصطلحاً هشاً في الواقع الإسرائيلي الراهن»، حيث تبلغ نسبة أبناء وبنات الثامنة عشرة الذين لا يتجندون في صفوف الجيش نحو النصف (٥٠ بالمئة) من مجمل أبناء الثامنة عشرة في إسرائيل، بمن فيهم من المجتمع العربي. وثمة مشكلة كبيرة تتمثل في حقيقة أن ٤٧ بالمئة من الجمهور اليهودي يعتقدون بضرورة إلغاء التجنيد الإلزامي وإعادة بناء الجيش الإسرائيلي على قاعدة كونه «جيشاً مهنياً احترافياً»، إذ «من شأن هذه الحقيقة أن تخلق أزمة أمنية ومهنية حقيقية وجدية». ذلك أن «تجنيد أفضل أبنائنا للجيش المهني الاحترافي سوف يحتّم منحهم حقوقاً وامتيازات بعيدة الأثر، ناهيك عن أن هؤلاء أنفسهم لن يجلبوا إلى الجيش كامل القوة النوعية المطلوبة له، وهو ما قد يوصلنا إلى وضع تخدم فيه في الجيش قلة من المثاليين وإلى جانبهم أشخاص اختاروا التجند في صفوف الجيش باعتباره الخيار العملي الأفضل لهم من ناحية تشغيلية ـ اقتصادية». وخلص بلسنر إلى التأكيد على أن «خيار الجيش المهني الاحترافي ينبغي أن يُشطب من جدول الأعمال، فوراً. من المهم أن يفهم الجميع أنه بدون جيش الشعب، لا يمكن ضمان أمن إسرائيل».

ثقة متدنية في «الجوانب المدنية»

استطلاع «صورة الجيش الإسرائيلي في نظر الرأي العام الإسرائيلي» هو استطلاع خاص أجراه «مركز الأمن القومي والديمقراطية» و«مركز فيتربي لدراسات الرأي العام والسياسات» التابعان لـ «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» وذلك في الفترة ما بين ٣٠ أيلول و٤ تشرين الأول. وقد نشرت نتائج الاستطلاع عشية المؤتمر السنوي الذي يعقده «مركز الأمن القومي والديمقراطية»، والذي عُقد هذا العام يومي ٢٣ و٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر الجاري. وشملت عينة الاستطلاع ١٠٠٣ أشخاص، ٨٠٤ منهم من اليهود و١٩٩ من العرب، يشكلون معاً عينة تمثل السكان البالغين في إسرائيل في سن ١٨ عاماً وما فوق. وقد أشرف على جمع النتائج، فرزها وتحليلها مجموعة من خبراء «المعهد» شملت: البروفسور تمار هيرمان، د. عيديت شفران جيتلمان، د. أور عنابي والبروفسور عميحاي كوهين.

تكشف إحدى أبرز نتائج هذا الاستطلاع أنه بينما تعتقد أغلبية الجمهور الإسرائيلي بأن الجيش مستعد وجاهز لمواجهة التحديات والتهديدات الأمنية المختلفة وبأن سلوك الجيش خلال العمليات القتالية هو «سلوك أخلاقي»، إلا أن الجمهور نفسه يعبر عن درجة متدنية جداً من الثقة في كل ما يتعلق بـ«الجوانب المدنية» في أداء الجيش. فقد قال ٨٠ بالمئة من المستطلَعين اليهود إنهم يمنحون الجيش درجتي التقدير «جيد» أو «ممتاز» على قدراته العملانية، بينما قال ٤٣ بالمئة فقط إنهم يمنحون الجيش هاتين الدرجتين على «تحقيق المساواة بين الذكور والإناث في الجيش»، فيما قال ٣١ بالمئة فقط إنهم يمنحون الجيش هاتين الدرجتين على أدائه في كل ما يتعلق بالميزانية والجوانب الاقتصادية وقال ٢٥ بالمئة فقط إنهم يمنحون الجيش هاتين الدرجتين على تعامل الجيش وقادته مع الجنود في الخدمة الإلزامية وعلى كيفية معالجة مشاكلهم. في هذا البند تحديداً (التعامل مع الجنود في الخدمة الإلزامية)، قالت أقلية ضئيلة فقط (١٨ بالمئة) من بين الشبان اليهود أبناء ١٨ – ٢٤ عاماً إن الجيش يستحق درجة تقدير «جيد» أو «ممتاز».

تبين النتائج أن ثمة فوارق واضحة بين المجموعات المختلفة من الجمهور اليهودي: ١٨ بالمئة فقط من مؤيدي «معسكر اليسار» يمنحون الجيش درجة تقدير «جيد» أو «ممتاز» في إدارة الأمور الاقتصادية، مقابل ٢٨ بالمئة من مؤيدي «معسكر الوسط» و٣٤ بالمئة من مؤيدي «معسكر اليمين».

أما في التوزيعة الجندرية فيتضح أن ٣٧ بالمئة من النساء اليهوديات يمنحن الجيش درجة تقدير «جيد» أو «ممتاز» في مجال المساواة الجندرية في داخل الجيش، بين الذكور والإناث في الجيش، مقابل نحو نصف الرجال اليهود.

كذلك ثمة فرق بين المتدينين والعلمانيين في هذا السياق: فبينما يعتقد ٣٩ بالمئة من العلمانيين اليهود أن الجيش يستحق درجة «جيد» أو «ممتاز» في مجال المساواة الجندرية بين صفوفه، ترتفع هذه النسبة بين المتدينين اليهود إلى نحو النصف (٤٨ بالمئة).

من المثير جداً تأمل موقف المستطلَعين العرب في هذا الاستطلاع، وخصوصاً في مجالي الإدارة الاقتصادية والمستوى الأخلاقي اللذين يمنح فيهما هؤلاء الجيش الإسرائيلي درجتي تقدير مرتفعتين: ٣٨ بالمئة من المستطلَعين العرب يعتقدون بأن الإدارة الاقتصادية في الجيش الإسرائيلي «جيدة» أو «ممتازة»، مقابل ٣١ بالمئة من المستطلَعين اليهود؛ ٣٥ بالمئة من المستطلَعين العرب يعتقدون بأن سلوك الجيش الإسرائيلي خلال العمليات القتالية هو «سلوك أخلاقي»، مقابل ٧٧ بالمئة من الجمهور اليهودي.

يعتقد ٧٢ بالمئة من الجمهور اليهودي بأن «محافظة النيابة العسكرية على القانون وعلى تطبيقه تقيّد الجيش وتصعّب عليه تأدية مهماته العسكرية». وفي هذا، تبدو الفوارق كبيرة وواضحة تماماً بين مؤيدي المعسكرات السياسية المختلفة، إذ يؤيد ٨١ بالمئة من مصوتي اليمين هذا الادعاء، مقابل نحو الثُلث فقط من مصوتي معسكر «اليسار» و٦٩ بالمئة من مصوتي معسكر «الوسط». واستمراراً لهذا التوجه، يعتقد ٣٦ بالمئة فقط من الجمهور اليهودي بأنه «ينبغي المحافظة على أحكام القانون الدولي وعلى تطبيقها، حتى لو ترتب على ذلك مسّ ما بجودة التنفيذ العملاني»، بينما قال ٥٤ بالمئة من الجمهور اليهودي إنه لا ينبغي المحافظة على أحكام القانون الدولي وعلى تطبيقها. وفي التوزيعة حسب المعسكرات السياسية ـ الحزبية، تبين النتائج أن ٧٠ بالمئة من مصوتي «اليسار» يؤيدون هذا الرأي، مقابل ٢٩ بالمئة من مصوتي اليمين و٤٤ بالمئة من مصوتي الوسط.

من «جيش الشعب» إلى الاحتراف

للمرة الأولى منذ بدأ «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» في العام ٢٠١٧ بقياس نسبة المؤيدين لإلغاء التجنيد الإلزامي في الجيش والذي يجعله «جيش الشعب»، وإعادة بنائه على قاعدة المهنية الاحترافية، سجلت نتائج الاستطلاع الأخير تحولاً لافتاً في موقف الجمهور اليهودي يتمثل في أن نسبة المؤيدين لإلغاء «جيش الشعب» (٤٧ بالمئة) فاقت، هذه المرة وللمرة الأولى، نسبة المعارضين (٤٢ بالمئة). وكما كان متوقعاً، فقد كان اليهود الحريديم الأكثر تأييداً لهذا الرأي (٨٠ بالمئة منهم)، بينما كان المتدينون القوميون الأقل تأييداً (٣٢ بالمئة) وفي الوسط كان العلمانيون الذين يؤيد ٤٧ بالمئة منهم هذا الانتقال.

في تحليل النتائج في هذا المجال، أشار طاقم «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» إلى القرار الذي أعلنه وزيرا المالية، أفيغدور ليبرمان، والدفاع، بيني غانتس، الأسبوع قبل الماضي، بشأن رفع رواتب الجنود بنسبة ٥٠ بالمئة ابتداء من شهر كانون الثاني القريب، معتبرين أن هذا القرار «أعاد إلى جدول الأعمال الجدل ما بين «جيش الشعب» و«الجيش المهني»، غير أن للواقع إيقاعه الخاص الذي لا يتوقف عند الانخفاض المتواصل في معدلات المتجندين الجدد لصفوف الجيش الإسرائيلي». كما يلفتون إلى «ظاهرة مثيرة، من شأنها أن تؤشر على الوجهات المستقبلية في هذا المجال» وهي «التوزيعة العمرية الواضحة بين المؤيدين والمعارضين»: فبينما تؤيد أغلبية كبيرة نسبياً (٥٧ بالمئة) من اليهود حتى سن ٤٤ عاماً الانتقال من «الجيش الإلزامي/ جيش الشعب» إلى «الجيش الاختياري/ الجيش المهني الاحترافي»، يتضح أن نسبة هؤلاء المؤيدين من بين اليهود في سن ٥٥ عاماً وما فوق تنخفض إلى ٣٢ بالمئة فقط.

في الإجمال، تشهد نسبة المعارضين لهذا الانتقال في مبنى الجيش الإسرائيلي، تنظيمياً ـ مهنياً ومفهومياً، انخفاضاً مستمراً خلال السنوات الأخيرة: من ٥٩ بالمئة في العام ٢٠١٧، ٤٩ بالمئة في العام ٢٠١٨، ٤٨ بالمئة في العام ٢٠١٩، إلى ٤٧ بالمئة في العام ٢٠٢١؛ بينما يُقابلها ارتفاع متواصل أيضاً في نسبة مؤيدي هذا الانتقال: من ٣٨ بالمئة في العام ٢٠١٧، ٣٩ بالمئة في العام ٢٠١٨، ٤١ بالمئة في العام ٢٠١٩، إلى ٤٢ بالمئة في العام ٢٠٢١.

فيما يتعلق بتوفيرات صناديق التقاعد للجنود والضباط النظاميين في الجيش الإسرائيلي (وهو موضوع أثار ولا يزال يثير نقاشاً واسعاً وانتقادات حادة، نظراً للشروط والامتيازات العالية جداً التي يحظى بها الجنوط والضباط في هذه الصناديق)، قال أكثر من نصف اليهود المستطلَعين (٥٦ بالمئة) إنهم يعتقدون بأنه «إذا ما حصل تقليص في شروط الرواتب والتقاعد الخاصة بالجنود والضباط النظاميين في الجيش الإسرائيلي، فالأشخاص الجيدون لن يبقوا في صفوف الجيش، مما سيعود بالضرر على الأمن». في المقابل، عارض نحو ٣٢ بالمئة من الجمهور اليهودي هذا الاعتقاد. قال ٤٥ بالمئة إنهم يؤيدون تمكين الجنود والضباط النظاميين من الخروج إلى التقاعد من الجيش في سن مبكرة أكثر من تلك المعمول بها في القطاع العام، بينما عارض ٤٣ بالمئة هذا الرأي.

رداً على سؤال آخر في الاستطلاع حول ما إذا كانت «منظومة القيم لدى القيادة العليا في الجيش قريبة من، أو بعيدة عن منظومة القيم السائدة لدى الجمهور الواسع في إسرائيل»، قال ٥٦ بالمئة إنها «قريبة أو قريبة جداً»، بينما قال ٢٤ بالمئة إنها «بعيدة أو بعيدة جداً».

يرى هرئيل أن ثمة علاقة واضحة بين هذه الوجهات السلبية التي تعكسها نتائج هذا الاستطلاع وسلسلة القرارات التي اتخذها رئيس هيئة أركان الجيش، أفيف كوخافي، خلال الفترة الأخيرة. فقبل نحو شهر واحد، ثارت عاصفة إعلامية واسعة حول نية كوخافي إصدار كتاب عن أفكاره وآرائه في القيادة العسكرية وهو ما زال يشغل منصبه هذا، مما اضطره إلى إلغاء هذه الفكرة والتخلي عن هذه النية. لكن كوخافي لا يتوقف عن إصدار القرارات التي تثير جدلاً واسعاً حد التشكيك في اعتباراته ومدى مهنيتها، من جهة، ومدى خدمتها للجيش ومستقبله، من جهة أخرى. من هذه القرارات، على سبيل المثال، ما نشرت عنه صحيفة «يسرائيل هيوم» في منتصف الأسبوع الأخير بشأن سلسلة من الترقيات التي أقرها كوخافي في هرمية الجيش وكان للمقربين منه حصة الأسد فيها. وإضافة إلى ما في بعض هذه الترقيات من انتهاك لأصول «القيادة والإدارة السليمتين»، إذ إن كوخافي يتعمد ـ كما يقول هرئيل ـ إحداث تغييرات بنيوية جوهرية من خلال منح مقربيه رتباً عسكرية رفيعة، فإن ثمة لها نتائج واستحقاقات مالية واقتصادية بعيدة الأثر «دون أي التفات لاعتبارات الميزانية وضوابطها، إذ أن كل ترقية وكل رتبة جديدة تنعكس في استحداث ملاكات جديدة بما ينطوي عليه ذلك من زيادات في الرواتب والشروط الإضافية الأخرى». ويثير هذا كله تساؤلات جدية حول «التناقض غير المحتمل بين السهولة المربكة التي يهدر فيها الجيش الأموال في الأمور «الكبيرة» (التي تُشتق منها أيضاً شروط الرواتب والتقاعد الخاصة بالضباط النظاميين، والكبار منهم بشكل خاص) وبين اللامبالاة المريبة في معالجة قضايا ومشكلات الجنود البسطاء»؛ وهي المشكلات التي تفاقمت بصورة حادة خلال السنوات الأخيرة دون أن تبدي قيادة الجيش قدراً كافياً من المبالاة والاهتمام وأن تبادر إلى حل هذه المشكلات، بأسرع ما يمكن.

إلى جانب ذلك، يلفت هرئيل الانتباه إلى حقيقة أن كوخافي، خلافاً لرؤساء أركان سابقين كثيرين، «نأى بنفسه عن أي تصريح جدي في أي موضوع قيميّ. فقد التزم الصمت التام والمتواصل في الخلافات حول نُظم وتعليمات إطلاق النار في المناطق الفلسطينية ولا يزال يواصل التأجيل والتجاهل المقصودين في تطبيق قرارات تخص دمج النساء في مواقع ومناصب قيادية».

وبدلاً من مناقشة ما تعكسه المرآة، سواء في الصحافة أو في استطلاع الرأي العام الذي ينشره «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» الآن، كان من الأفضل لو أن الجيش وقادته تطرقوا إلى المعطيات بدرجة كافية من الجدية. ذلك أن «الميثاق القديم بين المواطنين والجيش قد أصبح في خطر الآن»، لأن «التحديات والمخاطر الأمنية لا تزال جدية وخطيرة في نظر الأغلبية الساحقة من الجمهور اليهودي في إسرائيل. لكن، كي يستمر هؤلاء في إرسال أبنائهم وبناتهم إلى الجيش وكي يرضوا بالمبالغ الباهظة التي تُقتَطع من الضرائب لتغطية ميزانية الأمن، وليس لحل المشاكل الخطيرة التي تنهك جهازي الصحة والتعليم، فمن الواجب والضروري أن يكونوا على ثقة بقيادة الجيش، باعتباراتها وقراراتها».

لكن نتائج الاستطلاع الأخير تدل على أن ليس هذا هو الوضع القائم اليوم، كما يقول هرئيل، ويضيف: هذا هو الحذاء الأول الذي سقط. أما الثاني فقد يسقط الشهر المقبل لدى نشر «مؤشر الثقة» السنوي الذي يعده «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية». ففي السنة الماضية، تبين من هذا المؤشر أن ثقة الجمهور بالجيش قد شهدت انخفاضاً حاداً، من ٩٠ بالمئة إلى ٨١ بالمئة، وهو ما عزاه قادة الجيش إلى أزمة جائحة كورونا وآثارها. لكن، إذا لم يتغير منحى الانخفاض والتراجع في هذه السنة، فسيكون الأمر بمثابة علامة واضحة على أن الجيش موجود في ضائقة جدية.

المنظومة الإسرائيلية: إخفاقات في مواجهة الفيضانات.

تقارير رسمية إسرائيلية: قصورات في التشريع والأداء والبنية التحتيّة تجعل من تكرّر الفيضانات «سيناريو مؤكداً»!

كتب هشام نفاع:

تناولت هيئات سياسية وإعلامية إسرائيلية، في الفترة الأخيرة، قضيّة تعود لتشغل الرأي العام مع عودة موسم الأمطار سنوياً. وهي كما أطلق عليها موقع التحقيقات الصحافية «شَكُوف»: قضية فشل مواجهة الفيضانات المتواصل؛ بدلاً من منع وقوع كارثة تقتصر الاستعدادات على معالجتها. وهو ينوّه منذ البداية في تقرير له إلى أن التغيرات المناخية المتفاقمة لن تؤدي إلا إلى زيادة عدد الفيضانات، ومع ذلك ففي إسرائيل لم يتم تحديث قانون الصرف الصحي، منذ نصف قرن وأكثر. وهو يشير إلى نقاشين أخيرين عُقدا في هيئات الكنيست يوضحان كيف أنه بدون تغيير تشريعي واسع النطاق، من المتوقع تكرار نفس السيناريوهات ونفس الفيضانات لأن البنية التحتية غير مستعدة لأثر التغير المناخي.

فقد ناقشت لجنة الاقتصاد في الكنيست في أواسط تشرين الثاني الجاري «تعديلا صغيرا» لقانون الصرف الصحي، وهو نفس القانون الذي لم يخضع لتعديل واسع النطاق منذ سنّه في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي. بينما وعدت وزارة المالية في جلسة اللجنة المذكورة بزيادة ميزانيات الصرف لصالح تحسين البنية التحتية بمرتين ونصف المرة. ولكن بعدها بأسبوع واحد، ظهرت صورة قاتمة أخرى خلال جلسة أخرى في الكنيست: ليس هناك حتى الآن هيئة واحدة محدّدة تتحمل مسؤولية منع كارثة الفيضانات التالية.

ومما يتبيّن، وجود توتر أو شبه صراع على الصلاحيات وتحمل المسؤولية ما بين الحكم المركزي، ممثلا بوزارة الزراعة، وبين سلطة الحكم المحلي – المجالس المحلية والبلدية، بعد انتقادات قاسية سجّلها مراقب الدولة قبل أشهر، مفادها أن هناك صعوبة في تدخل المسؤولين الحكوميين في سلطات الصرف الصحي، حين يكون أداؤها منقوصاً؛ وهي الهيئات التي تبين في تقرير مراقب الدولة أنها غير ناجحة تماماً. وتنص توصية المراقب على أن تكون وزارة الزراعة قادرة على تعيين مدير خارجي وبالتالي استبدال أصحاب الوظائف بشكل فعال إذا لم يؤدوا واجباتهم بشكل صحيح.

لكن مركز الحكم المحلي عارض هذه الخطوة، لأن «الوضع معقّد»، كما وصفه، ولا يكفي حلّه تقليص صلاحيات السلطات المحلية. وأشار الموقع الصحافي إلى أنه في جميع المرات السابقة حين حاول الطرفان – الحكومة والحكم المحلي - تعديل قانون الصرف الصحي فشلا في التوصل إلى اتفاق «لذلك بقينا مع قانون من الخمسينيات حتى يومنا هذا»!

قانون الصرف الصحي جامدٌ على حاله منذ سبعة عقود!

كخلفيّة تاريخيةّ، يُشار إلى أنه تم تشريع قانون الصرف العام ١٩٥٧ لغرض حماية المناطق الزراعية المفتوحة بشكل أساس، وألقيت صلاحية إنفاذه على وزارة الزراعة. لم يتوقع القانون في ذلك الحين إنشاء البناء الهائل بالقرب من الأودية ومسارات المياه، ولا أزمة المناخ وهطول الأمطار الغزيرة بكثافة وفي وقت زمني قليل، والتي من شأنها أن تؤدي إلى حدوث فيضانات في المدن والقرى أيضاً. وقد أوصى المراقب، العام ٢٠٠٨، الأطراف المعنية بوجوب العمل سريعاً لتعديل التشريع. لكن على مر السنين فشلت وزارة الزراعة وسلطة المياه ووزارة الداخلية وسلطات الصرف الصحي في ذلك. في العام ٢٠١٠ اتخذ قرار حكومي بتعديل القانون، وفقط في العام ٢٠١٤ بعد أربع سنوات وصل التعديل إلى القراءة الأولى لكنه عاد إلى لجنة الاقتصاد وعلق هناك.

استمر الخلاف بين مركز الحكم المحلي ووزارة الزراعة حول تنظيم مسألة الصرف ونطاق القانون حتى أواخر العام ٢٠١٧ عندما «تم دفن التعديل على القانون أخيراً»، يقول تقرير «شكوف». وقبل نحو عامين، استأنفت وزارة الزراعة محاولات التعديل لكن الأمر فشل هنا أيضاً. فلم يشمل التعديل إنشاء هيئة شاملة، «مجلس وطني للصرف»، من شأنه أن يتعامل مع القضية برمتها.

قبل أسبوعين عقد اجتماع للجنتي الداخلية والأمن الداخلي، وهناك تواصل الخلاف. لكن الجميع اتفقوا على أن هناك مشاكل قاسية في البنية التحتية، وأن القصورات تجعل عودة الفيضانات مسألة مؤكدة. وأسمَعَ نوّابَ في الاجتماع مقولات تحذيرية دراماتيكية مثل: «في السنوات الأخيرة مات أشخاص بسبب ذلك، فلنتجنب الموت القادم». ممثّل منظمة «تسالول» البيئيّة، لاحظ أن الجميع تحدثوا عن كيفية التعامل مع الكارثة فقط حين تقع، أي افتراضها كحقيقة ناجزة مسبقاً، ولكن ليس عن كيفية منعها. فمن المتوقع حدوث عواصف ممطرة خطيرة في كانون الأول ويجب الاستعداد لها على مستوى التخطيط وعلى المدى الطويل.

أما ممثل البنية التحتية والتنمية الحضرية في مركز الحكم المحلي فقال إن الفيضانات سببها البنى التحتية القديمة للصرف الصحي، أو تلك التي لم يتم تكييفها من حيث الحجم والسّعة لاستيعاب كميات المياه المتدفقة من الأمطار حين تسقط بكثافة وغزارة. وقال إنهم منذ ٢٠١٦ اتصلوا بوزارة الداخلية عدة مرات بشأن الميزانيات «لكن دعوتنا لم تُقبل». مرة إضافية، النقاش انتهى دون قرارات وخلاصات حاسمة.

لقد أشار تقرير لمراقب الدولة في حزيران ٢٠٢١ الفائت إلى أن الفيضانات ترجع بشكل رئيس إلى هطول الأمطار الغزيرة لفترة قصيرة نسبياً. مياه الجريان السطحي هي مياه الأمطار التي تتدفق أو تتراكم على الأرض. وتتسبب الفيضانات في إسرائيل كل عام في إلحاق أضرار جسيمة بالممتلكات والبنية التحتية والأراضي الزراعية والنشاط الاقتصادي، بل تودي بحياة ناس. في شتاء ٢٠١٩/٢٠٢٠ الماضي غرق ومات سبعة أشخاص في الفيضانات. وهو يشرح أنه في العقود الأخيرة، تسارع البناء الحضري في البلاد، ونتيجة لذلك تم تقليل المساحات المفتوحة، وبالتالي زيادة المساحة المغلقة أمام الجريان السطحي. كل هذا يزيد من خطر تفاقم أضرار الفيضانات ويجعل التحضير في مجال البنية التحتية لمعالجة الجريان السطحي ومعالجة أحداث الفيضانات، مسألة ضرورية للغاية.

تعمل في إسرائيل ١١ سلطة تصريف يتمثل دورها في العمل على تيسير الصرف المنتظم للمياه في المنطقة المخصصة لكل سلطة منها. تحقيقا لهذه الغاية، تقوم بتطوير محطات الصرف التي هي في الواقع مشاريع بناء أو بنية تحتية من المفترض أن تمنع أضرار الفيضانات أو تشغل مساحة من الأرض للحفاظ على مناطق الجداول والأودية. وزارة الزراعة هي المسؤولة بموجب القانون في مجال الحفاظ على الأراضي وفي مجال إدارة جريان السيول؛ وهي الجهة المنظمة لسلطات الصرف. أما السلطات المحلية فهي مخولة بالتعامل مع قضايا الصرف في مناطقها ومسطحاتها الهيكلية.

ملخص للمعطيات وجوانب الأضرار ومكامن النقص

وفقاً لبيانات وزارة الزراعة، التي تمت معالجتها من قبل مكتب مراقب الدولة:

*معدل الفيضانات من بين جميع الكوارث الطبيعية التي حدثت في العام ٢٠١٩ يصل إلى ٤٩٪.

* معدل الزيادة في عدد الفيضانات في العالم بين العام ١٩٧١ والعام ٢٠١٩ وصل إلى ١١٣٣٪ (ألف ومئة و٣٣!).

*عدد سكان العالم الذين من المتوقع أن يتأثروا بأضرار الفيضانات كل عام حتى العام ٢٠٣٠ سيصل إلى ١٣٢ مليون شخص.

* الدعم السنوي لوزارة الزراعة لمشاريع الصرف للأعوام ٢٠١٣ – ٢٠٢٠ معدله ٥٥ مليون شيكل.

* إجمالي الإيرادات المتوقعة لجميع هيئات الصرف للعام ٢٠٢٠ بحدود ٣٤٧ مليون شيكل.

* إجمالي المبلغ المطلوب لمشاريع الصرف الضرورية في إسرائيل حوالي ٦ مليارات شيكل.

* التكلفة المطلوبة لتشغيل مركز التنبؤ بالفيضانات سنوياً ٢,٤ مليون شيكل.

* تكلفة الدعاوى المفتوحة ضد سلطات الصرف في السنوات ٢٠١٣-٢٠٢٠ وصلت إلى ٧٠٢ مليون شيكل.

فحص مكتب مراقب الدولة، من شباط ٢٠٢٠ إلى كانون الثاني ٢٠٢١: الجوانب المتعلقة بإدارة الجريان السطحي في إسرائيل وتقليل أضرار الفيضانات. تم فحص البنية التحتية المعيارية بشأن هذا الموضوع؛ جوانب التخطيط والبناء المتعلقة بمسألة الجريان وإنشاء محطات الصرف؛ إدارة ميزانية سلطات الصرف، بما في ذلك جوانب التأمين والمطالبات القانونية بتعويضات عن أضرار الفيضانات؛ مسائل متعلقة بنشر المحطات الهيدرومترية وإنشاء مركز التنبؤ بالفيضانات وتصريف المياه المتدفقة «من أراضي السلطة الفلسطينية إلى أراضي دولة إسرائيل».

مما تبيّن، أن مقترحات مخططات محطات الصرف المعتمدة لا تتضمن المعلومات التي تقدمها وزارة الزراعة للجمهور حول خطط محطات الصرف، ولا ترفع على موقعها على الإنترنت وثائق الخطة وبرامجها. الميزانية الحكومية لهيئات الصرف الصحي التي تبلغ ٥٥٠ مليون شيكل لمدة عشر سنوات، تم تحديدها في العام ٢٠١٠ ولا تعكس احتياجات الصرف الحالية والاحتياجات المستقبلية المتأثرة باتجاه التحضر والتغيرات المناخية. وتوقف عند حسابات الرسوم التي يدفعها المواطنون مقابل خدمات الصرف، والديون المستحقة على السلطات المحلية لشركات الصرف.

كذلك، هناك نقص في عشر محطات هيدرومترية في المناطق المفتوحة مما يتسبب في نقص البيانات الهيدرولوجية الأساسية التي تعتمد على بيانات المحطات الهيدرومترية المستخدمة لرصد وتوثيق المعلومات المتعلقة بارتفاع وسرعة التدفق وتدفق الجريان السطحي. ولا يتم تخزين جميع المعلومات التي تم جمعها في محطات قياس المياه في قاعدة بيانات الخدمات الهيدرولوجية.

وعلى الرغم من إنشاء مركز التنبؤ بالفيضانات، لم يتم تحديد الفجوات المتعلقة بمشاركته في الإنذارات بوقوع الفيضانات، ولم تتم صياغة أي رؤى فيما يتعلق بالإعداد المطلوب لتنظيم أنشطته. بالإضافة إلى ذلك، فإن تواريخ نقل المعلومات ومحتوياتها وكيفية تحديثها لم تتم صياغتها وتنسيقها مع مستهلكي مركز التنبؤ. كما لم يتم الاتفاق على تخصيص الميزانية اللازمة لتشغيله اليومي وتطوير قدراته.

يجب وضع رؤية استراتيجية لتقليل المخاطر ومنع أضرار الفيضانات

كشفت المراجعة، قال التقرير الرسمي، أن سلوك الدولة في مجال الحد من أضرار الفيضانات كان يتم منذ سنوات بشكل رئيس من خلال السلطات المحلية وسلطات الصرف العاملة في مختلف الأحواض في جميع أنحاء البلاد، ولكنها لا تعتمد على رؤية الحوض التكاملي والتحليل على مستوى قطري شامل. كما تبين أنه لا توجد جهة تنظيمية واحدة تتعامل مع مجال الجريان السطحي، وأن القضية موزعة بين العديد من الجهات الحكومية والبلدية ذات الاهتمامات والأولويات المختلفة. نتيجة لذلك، على مر السنين، تراكمت أوجه قصور في البنية التحتية للصرف في إسرائيل، وظهرت الحاجة إلى فحص تخصيص الموارد لسد الفجوة بين الاحتياجات والموارد.

في ضوء ذلك، يتعين على جميع الجهات المسؤولة عن إدارة المياه والجريان السطحي والجداول ومحطات الصرف الصحي، برئاسة وزارة الزراعة وسلطات الصرف الصحي، جنباً إلى جنب مع سلطة المياه ووزارة المالية، العمل معاً، على الصعيد القطري، ووضع رؤية استراتيجية لتقليل المخاطر ومنع أضرار الفيضانات. من بين أمور أخرى، يجب عليهم تعزيز تنظيم جميع القضايا المطلوبة في مجال الجريان السطحي، وإكمال عملية رسم الخرائط المتعلقة بالمعلومات حول جميع مخاطر الفيضانات، وتضمين هذه المعلومات في إنشاء خطة قطرية لإدارة مخاطر الفيضانات في منظور وطني، وتحديد أولويات المشاريع من أجل تقييم التكلفة والفوائد، وتجسيد هذا في الخطط السنوية ومتعددة السنوات. هناك أيضاً حاجة لتحسين الشفافية حول الموضوع والمعلومات المقدمة للجمهور في مجال إدارة الجريان السطحي والوقاية من الفيضانات، ونشر تنبؤات وتحذيرات حول أضرار الطقس والفيضانات التي يمكن استخدامها أيضاً من قبل هيئات الطوارئ.

وفي الوقت نفسه، ينبغي الاستمرار في مراقبة أداء سلطات الصرف الصحي على نحو مستمر، بالنظر إلى التحديات المقبلة، للتأكد من أنها تعمل وفقاً لغرضها وفحص الميزانية القطرية المخصصة لتنفيذ مشاريع الصرف. ففي كثير من الحالات، يمكن أن تكون الأضرار التي تحدثها الفيضانات المستقبلية في الأرواح والممتلكات أعلى بما لا يقاس من تكلفة المشاريع المطلوبة لمنع هذه الفيضانات، لذلك هناك قيمة كبيرة في الاستثمار في المشاريع والبنية التحتية بناءً على صورة معلومات كاملة وتحديد الأولويات الذكية.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية